

مُقَدِّمَةٌ

كانت العقيدة في صورتها الأولى التي تركز في أعماق النفس الإنسانية وتشعر معها بالرضى والاطمئنان، وتفسر لها كثيرًا من حقائق الوجود الظاهر وأُمُور الغيب المستتر = تشير إلى المبادئ العميقة التي دعا إليها الإسلام والمتعلقة بأركان الإيمان وعلاقة المخلوق بالخالق وعلاقة عالم الغيب بعالم الشهادة، إلى غير ذلك من الحقائق الكبرى التي استقرت في الوجدان وأثرت في سلوك الأفراد من الجيل الأول الذين تلقوها مباشرة من صاحب الرسالة ﷺ، وقد تلقوها تلقيًا مباشرًا من نصوص الوحي دون قِليات مقدسة تقبل أن يقام بينها وبين الوحي صراع تأويلي.

في هذه الصورة كانت العقيدة حينها تُمايز نفسها عن الديانات الأخرى السماوية أو الوضعية، وتقدم نفسها باسمها العام (الإسلام) و(الإيمان).

وظلت العقيدة الإسلامية ردحًا من الزمن تسير وفق هذا النموذج التسليمي المباشر إلى أن وقع أول خلاف عقائدي في تاريخ الأمة على يد الخوارج، وحينها بدأت ملامح التحول في التعامل مع العقيدة تظهر تدريجيًا، وبدأ انتقال العقيدة من طور الانتماء (العام) إلى طور الانتماء (الخاص)، ومن طور التقرير المجمل إلى طور التقرير الجدلي، ومن طور العقيدة كأسس معرفية مُسلَّمة يُؤسَّس عليها العمل وتُبنى عليها الحركة إلى طور الصراع حولها والعمل على إعادة تأسيسها، فكانت في المرحلة الأولى هي التي تُؤسَّس (تمارس التأسيس) وأصبحت في المرحلة التالية هي التي تُؤسَّس (يمارس عليها التأسيس)!

إن الانتماء العقدي أمر طبيعي وضرورة فطرية ولذلك شغل الخطاب به مساحة كبيرة من نصوص الوحي، يدعو فيها أصحابه ب(المؤمنين) و(المسلمين) ونحو ذلك من الأسماء، وتلقى الجيل الأول ذلك كجزء مهم من دين الإسلام الموحى إلى نبيه، أما في الأجيال التي تلت ذلك ومع بزوغ النزاع العقائدي = فقد تحول هذا الانتماء

العقدي لديها إلى نسق فكري لا يكتفي بالطابع العام لاسم الإيمان والإسلام بل يحتاج أن يضيف إلى ذلك مسميات أخرى أكثر خصوصية، وهنا انتقلنا من طور إلى آخر، وبإمكاننا أن نلاحظ هذا -مثلاً- في قول الخياط: «فلسنا ندفع أن يكون بشر كثير يوافقونا في التوحيد، ويقولون بالجبر، وبشر كثير يوافقونا في التوحيد والعدل، ويخالفونا في الوعد والأسماء والأحكام، لكن ليس يستحق أحد منهم اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذا اكتملت في الإنسان هذه الخصال الخمس؛ فهو معتزلي»^(١).

كما أن يحيى بن حمزة الزيدي يقول: «فمن كان على عقيدته في الديانة والمسائل الإلهية، والقول بالحكمة، والاعتراف بالوعد والوعيد، وحصر الإمامة في الفرقة الفاطمية، والنص في الإمامة على الثلاثة الذين هم عليٌّ وولده، وأن طريق الإمامة الدعوة في مَنْ عداهم، فمن كان مقرراً في هذه الأصول، فهو زيدي»^(٢).

إن الخياط ويحيى بن حمزة هنا يقيم كل واحد منهما، الاسم الخاص بمذهبه العقائدي ويضع له مجموعة من المحددات التي من قال بها انضوى تحت دائرة هذا الاسم، ومن لم يقل بها لم ينل شرف الانتماء إلى مسمى (المعتزلة) أو (الزيدية)، وهذا هو الانتقال من الاسم العام إلى الاسم الخاص، حيث لم يعد الاسم العام مميزاً لهذا النسق العقائدي عن الأنساق الأخرى.

والخياط ويحيى بن حمزة لا يُشكّلان استثناءً في صناعة هذا الاسم الخاص، بل الأمر كذلك في عموم المذاهب العقائدية الأخرى.

نعم، لقد تحولت العقيدة من ذلك التلقي النصي التسليمي المباشر لمباني الإسلام وأصول الإيمان إلى نسق فكري يظهر أحياناً في الدرس العقائدي وتقريراته عند حملة المذاهب والفرق والمِلل والنحل، ويستتر في علوم أخرى؛ ليعمل في الخفاء فتجد بذوره وآثاره في مدونات الأصول واللغة والتفسير كلما لاحت مناسبة أو عرضت إشكالية.

(١) «الانتصار»، ابن الخياط، (ص/ ١٢٦).

(٢) «الرسالة الوازنة للمعتدين عن سب الصحابة» يحيى بن حمزة. (ضمن مجموع الرسائل اليمانية) (ص/ ٢٨).

هذا الانتقال للعقيدة من طورها الأول إلى طورها الثاني، هو المبرر الذي جعلنا نمايز بينهما، فأسمينا الطور الأول؛ طور ما قبل الجدل العقائدي بـ(العقيدة)، بينما أسمينا الطور الثاني بـ(العقائدية)، كما سيأتي توضيحه في المدخل المفاهيمي.

ولقد ألقى هذا التحول من العقيدة إلى العقائدية بظلاله على النص القرآني، فأصبحت كل طائفة من الطوائف تحاول أن تجد لها في هذا النص منزعاً استدلالياً تتوصل من خلاله إلى تأسيس مشروعية مقولاتها العقائدية، فتجعل خصمها منازعاً للقرآن وهي الموافقة له، وقد تمّ التنبيه على ذلك منذ البدايات الأولى لظهور الطوائف العقائدية في أواخر عصر الصحابة، وفي ذلك يقول الزبير لابنه: «إنَّ القرآن قد قرأه كل قوم، فتأولوه على أهوائهم وأخطؤوا مواضعه»^(١).

والأمر نفسه نجده في الطبقة التالية لهم، يقول سعيد بن جبير -تلميذ ابن عباس- في معرض بيانه لمعنى المشابهة: «كل فرقة يقرؤون آية من القرآن يزعمون أنَّها لهم»^(٢).

واستمر التنبيه على ذلك عند عموم الطوائف العقائدية المختلفة، ويكفي أن نقرأ النصوص التالية؛ لنذكر حجم هذه الإشكالية:

يقول أبو منصور الماتريدي: «كل مذهب في الإسلام يدَّعي على خصمه بما ذهب إليه من الحجاج بالآيات -الوقوع في المشابهة-، ولنفسه الوقوع في الواضح»^(٣).

ويقول عبد الجبار المعتزلي: «ما يعده المشبه محكماً عند الموحد من المشابهة، وما يعده الموحد محكماً عند المشبه بخلافه . . .»^(٤).

ويقول الرازي الأشعري: «إنَّ كل واحد من أصحاب المذاهب يدعي أنَّ الآيات الموافقة لمذهبه محكمة، وأنَّ الآيات الموافقة لقول خصمه متشابهة»^(٥).

(١) «الإبانة الكبرى»، ابن بطة، (٢/ ٦٢٠)، رقم: (٨١١).

(٢) «تفسير القرآن»، ابن المنذر، (١/ ١٢٠، ١٢١)، رقم: (٢٢٨). و«الشريعة»، الآجري، (١/ ٣٤١).

(٣) «تأويلات أهل السنة»، الماتريدي، (٢/ ٣١٢).

(٤) «متشابه القرآن»، القاضي عبد الجبار، (ص/ ٨).

(٥) «مفتاح الغيب»، الرازي، (١/ ١٠٨٧).

ويقول ابن تيمية السلفي: «ولهذا يجعل كل فريق المشكل من نصوصه غير ما يجعل الفريق الآخر مشكلاً»^(١).

وهكذا؛ فكل مذهب ينقد دعوى مخالفيه في المعيار الحاكم على طبيعة تحديد معاني النص، وتحديد المحكم منه من المتشابه، وهُم جميعاً على إدراك بأن تحديد المحكم من المتشابه أصبح يتم بحسب الموقع العقائدي، فما وافق المذهب الذي ينتمي إليه القائل فهو المحكم، وما خالفه فهو المتشابه.

هذا النزوع العقائدي نحو النص القرآني بالرغم من أهميته البالغة وعظيم تأثيره، إلا أنه لا يزال بحاجة إلى الكثير من الدراسة في مستواه المنهجي، فقد ظل البحث حول التفسير العقائدي للنص يُتناول بطريقة تجزئية تناقش مواقف المفسرين من القضايا العقائدية مثل: الصفات أو القدر أو الإيمان أو غيرها، ولكنها كثيراً ما تُعرض عن الدخول في (بنية التفسير العقائدي) أي: البنية الفكرية التي تؤدي لإنتاج هذا التفسير العقائدي، والبحث من بعد ذلك في دوافع هذا التفسير ومناهجه وإشكالياته.

من أجل ذلك جاء هذا البحث، الذي قصدنا فيه الدخول إلى عمق القراءة التفسيرية العقائدية للنص القرآني، من خلال تشغيل مفهوم العقائدية (أي: الأنساق العقائدية في طورها الثاني كما سيأتي) وتتبع تجليات ذلك في تفسير النص القرآني، وسندرس هذه التجليات من زواياها المتعددة التي بعضها آخذٌ بزمam بعض:

وستكون الانطلاقة الأولى من الدوافع العقائدية التي تدفع بالطوائف المختلفة للتوجه نحو النص، ونحدد مستويات هذه الدوافع، وآليات اشتغالها، وهو مجال البحث في القسم الأول.

ثم ننتقل بعد ذلك إلى المناهج العقائدية التي أنتجت تلك الطوائف عندما توجهوا نحو النص، ونبين أسسها التي شكَّلت نظرياتهم في التفسير، ثم نتبع امتدادات تلك المناهج في الطوائف الأخرى، وهو مجال البحث في القسم الثاني.

أما في القسم الثالث فسنبحث آثار تلك العقائدية على التفسير، أولاً: آثارها على

(١) «درء تعارض العقل والنقل»، ابن تيمية، (١/ ١٢).

إنتاج إشكاليات التفسير الكبرى، وثانيًا: آثارها على استخدام أدوات التفسير، وثالثًا: آثارها على مدونات التفسير.

وسنختم الدراسة بالحديث عن مدى قبول النص القرآني لهذه النزعة العقائدية، وهل الإشكال في ذلك ينبع من النص في ذاته أم قارئه؟

تلك هي مواضيع هذه الدراسة التي امتدت بها الصفحات إلى هذا الحجم الذي لم يكن خيارًا مُفضَّلًا للكاتب، ولكن الضرورات لها أحكامها.

ومن نافلة القول في ختام هذه المقدمة أن أوضح للقارئ الكريم أنه يفصلني عن هذه الدراسة في شكلها الأول أكثر من سبع سنوات، وذلك حين قدمتها أطروحة لنيل درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض وكان موضوعها: (أثر الاتجاه العقدي في التفسير - دراسة نظرية ودراسة تطبيقية على الاتجاه الفلسفي)، ونالت حينها درجة الامتياز مع مرتبة الشرف الأولى، وظلت أوراقها منذ ذلك الحين حبيسة الأدراج.

وبالرغم من الشناء الذي أبداه الأساتذة المناقشون -مشكورين- إلا أنني منذ ذلك الحين كنت مدرِّكًا أن عددًا من مباحثها لم ينضج بعد النضج الذي يؤهلها أن تقدم نفسها بين يدي القارئ الكريم، إذ كان عدد من مباحثها لا يزال بحاجة إلى مزيد من البحث والتحقيق والزيادة والتدقيق، كما أن بعضها الآخر بحاجة إلى إعادة صياغة وترتيب غير الترتيب الذي يفرضه عادة الطابع الأكاديمي فيلتزم فيه الباحث بلزوم ما لا يلزم!. وصار هذا الإدراك مانعًا لي من تقديمها كما كانت عليه في النشأة الأولى.

وقبل أعوام ثلاثة مضت انعقد العزم على إعادة النظر فيها وتجهيزها بما يتناسب مع النشر، ولكن المهمة لم تكن بالسهولة المتوقعة، وقد يعجب القارئ إذا علم أن التعديلات الطارئة طورت أشكال هذا البحث ثلاث مرات، وفي كل مرة يستحيل البحث فيها إلى بحث آخر، حتى عاد شيئًا آخر لا يربطه بصورته الأولى إلا مباحث وشذرات من فصول معدودة تعرضت هي الأخرى للتطوير والتعديل، فشعرت أنني لا أقدم رسالة الماجستير التي بحثتها أول مرة، وإنما أقدم بحثًا آخر مضافًا إليه بعض فصول البحث القديم بعد تعديلها وتطويرها.

ولقد كنت في وقت سابق أسمع أن من حق الطالب في بعض الجامعات الغربية

إكمال مسار الدكتوراه في الموضوع ذاته الذي قدمه في مرحلة الماجستير، وكنت أتعجب وأقول: وما الذي سيضيفه الباحث على بحث قضى معه فترة طويلة سوى أفكار تحسينية لا تستحق أن يخوض من أجلها تجربة الدكتوراه مرة أخرى؟! ولكنني من واقع هذه التجربة اقتنعت بما لا شك فيه أنه من الممكن -بل ومن المفيد أيضًا- أن يواصل الباحث في الطريق ذاته، وأن ذلك قد يكون أنفع للموضوع، وللباحث نفسه إذا اقتنع بأهمية وجدوى ما يقوم به. إذ هو الأجدر بمهمة التطوير والتحسين والأقدر على ذلك.

وقبل أن أغادر هذه المقدمة، فإنني أشكر الله سبحانه على كل صواب هداني إليه في هذا العمل، وأسأله أن يكون هذا الصواب من العمل الصالح الخالص الذي ينفع صاحبه عندما يلقاه، وأسأله سبحانه أن يعفو عن خطيئي وانحيازي الذي ربما تلبس بلبوس الحقيقة وهو بعيدٌ عنها. وأسأله سبحانه أن يجعله عملاً مباركاً نافعاً لكل ناشدٍ للتحصيل والمعرفة والعلم.

ولا أنسى أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لعدد ممن رافقوني مراجعة هذا البحث وتسديده. كلٌ من موقعه وتخصصه واهتمامه وهم: الصديق أحمد سالم، والصديق د. عبد الله السفيناني، والشيخ الكريم عمرو شرقاوي، والأخت الفاضلة هالة الجندي. وإنني أرجو من الله بعد كل ذلك أن يجد القارئ في هذه الدراسة من الأفكار ما يستحق عناء القراءة، وبذل الوقت لها، وأن تكون فاتحة خير لميلاد أفكار جديدة على يد باحثين آخرين يُفصلون فيها قولاً أجملناه ويضيفون رأياً تركناه ويساهمون بطريقة أو بأخرى في اكتمال البناء المعرفي، وحسبي حينها أن ساعدتُ على تعبيد الطريق، فتعبيده بين يدي طلاب العلم شرف عظيم وكفى به شرفاً، سائلاً الله تبارك وتعالى لي ولهم الإخلاص والقبول.

ياسر المطرفي

مكة المكرمة شرفها الله

صبيحة يوم الأحد ٢١/١٢/١٤٣٦هـ

الموافق ٢٠١٥/١٠/٤ م

Yasir10001@gmail.com